وزير الصناعة يؤكد الحرص على اعتماد الجودة نهجاً أساسياً للتطور

صنعاء / سبأ:

أكد وزير الصناعة والتجارة الدكتور سعد الدين بن طالب أهمية استيعاب مفاهيم وقيم ومتطلبات المرحلة الحالية التي تلزم الجميع باتخاذ الجودة خياراً استراتيجياً لرفع كفاءة النظام الاقتصادي والإداري للبلاد والحرص على تهيئة البيئة المحفزة للجودة والتميز.

وقال في افتتاح الملتقى الثالث للجودة بصنعاء أمس «إن اليمن أصبحت قاب قوسين من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية الذي سيفتح الباب للمنافسة للمنتجات الوطنية والخدمات، وإن المعيار المهم للمنافسة هو جودة المنتجات والخدمات».

وأكد وزير الصناعة والتجارة أن الجودة أصبحت مرتكزا للوصول إلى العالمية وتنمية الاقتصاد والمصالح الوطنية، خاصة في ظل محدودية الإمكانيات بما يحتم تبني الجودة للنهوض ومواجهة عولمة السوق والانفتاح أمام محددات الاقتصاد العالمي.

وأشار إلى أن منظومة الجودة توجب البدء بمناقشة وضع إستراتيجية وطنية للجودة تتبناها الحكومة لمواجهة تحديات المرحلة للتأقلم مع التطورات السريعة والمتتالية لمتغيرات العصر وهندسة إستراتيجية العمل مع الحفاظ على الثقافة والهوية.

وأكد الدكتور بن طالب حرص الحكومة على اعتماد الجودة كنهج أساسي نحو التطور والتحديث الذي يرفع الكفاءة الإنتاجية للعمل وتطوير العمليات الإدارية بكل أشكالها وعلى كافة المستويات نحو بيئة عمل أكثر ديناميكية وأفضل تشابك واتصال.

ودعا وزير الصناعة والتجارة كافة القطاعات الحكومية والاقتصادية إلى تأهيل وتدريب كوادرها على مفاهيم الجودة وتطبيقاتها المختلفة، والاهتمام بثقافة الجودة ورفع مستوى الوعي بها في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص باعتبارها وسيلة وأسلوب عمل ومنهج بقاء للنهوض والارتقاء بكل القطاعات الإنتاجية والخدمية والحكومية.

وحث المشاركين على الاستفادة من مخرجات الملتقى الذي يشارك فيه نخبة من المختصين من عدد من الدول العربية وترجمتها على أرض الواقع.

وفي افتتاح الملتقى الذي يستمر يومين بمشاركة ممثلين عن جهات حكومية وقطاع خاص وأكاديميين وخبرات من دول عربية وإقليمية، اعتبر نائب مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة إبراهيم الخشف، الملتقى فرصة لمناقشة قضايا الجودة وتبادل التجارب مع من سبقوا اليمن في هذا المجال لنشر مفاهيم الجودة وآلياتها باعتبارها الطريق المثلى لتطوير وتحديث القطاعات الإنتاجية والخدمية.

وأكد أن الهيئة اليمنية للمواصفات تتطلع إلى تطوير نظم الجودة ونشر مفاهيمها على كافة المستويات من خلال خططها وبرامجها المتضمنة تفعيل خدمات وحدة الاعتماد لتقييم المطابقة باعتبارها الوسيلة المثلى لمنح الشهادات لأنظمة الجودة المختلفة.

ولفت إلى أن أنظمة الجودة تعد إحدى التقنيات الإدارية الحديثة للارتقاء بجميع القطاعات التنموية في ظل التحديات والمستجدات والتطورات المتلاحقة والمنافسة الكبيرة التي تشهدها الأسواق في العالم.

إلى ذلك استعرض منسق الملتقى مدير عام قرطبة للتدريب والاستشارات أمين العديني أهداف الملتقى للتعريف بما تتطلبه الجودة من جهود لتطوير العمل المؤسسي، مبيناً أن الجودة الشاملة هي تكامل الوظائف والعمليات في المنظمة لتحقيق التحسين المستمر لجودة المنتجات والخدمات بهدف إرضاء العميل.

ويناقش الملتقى الذي ينظمه قرطبة للتدريب والاستشارات بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة والهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وغرفة تجارة وصناعة أمانة العاصمة أوراق العمل حول أداء المنظمات في نطاق الجودة الشاملة وتحسين جودة الخدمات بالقطاعات الخدمية (الحكومية والخاصة)، وترشيد الإنتاج وخفض التكاليف.

كما يناقش أوراق عمل حول إدارة وترشيد الموارد لتخفيض التكاليف وزيادة الإنتاجية والجودة الشخصية بالمنظمات الذكية ومفهوم الجودة في الصناعات والخدمات وما إذا كانت الجودة إرادة أم إدارة أم نظاماً يتناسب مع التطوير المؤسسي والحياة، بالإضافة إلى التعرف على العديد من الخبرات والممارسات الناجحة لدى الدول العربية والإقليمية بهدف تطبيق أنظمة الجودة ثقافة وفلسفة وممارسة على ارض الواقع والعمل على تأسيس فكر تكامل العمليات وتخفيض النفقات بالمنظمات والمؤسسات.

وزير النفط يجدد الدعوة للشركات الأمريكية والفرنسية للاستثمار في اليمن

صنعاء / سبأ:

بحث وزير النفط والمعادن احمد عبد الله دارس أمس مع سفير الولايات المتحدة الأمريكية بصنعاء جيرالد فايرستاين، التعاون الثنائي بين البلدين الصديقين في المجالات الاقتصادية والاستثمارية في قطاع النفط والغاز وسبل تعزيزها وتطويرها.

وفي اللقاء أشار وزير النفط والمعادن إلى عمق العلاقات بين اليمن والولايات المتحدة، لافتاً إلى أن قطاع النفط والمعادن سيشهد تحولات وإجراءات في مجال الهيكلة والتشريعات المحفزة للشركات والاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية.

وأكد أهمية دور الأصدقاء الأمريكان في دعم جهود التنمية والتدريب والتأهيل وتحفيز الشركات الأمريكية للاستثمار في اليمن وكذا الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في قطاعات النفط والغاز والمعادن.

وأكد الوزير دارس أن القيادة السياسية والحكومة تولي قطاع النفط والمنشآت النفطية أهمية كبيرة من خلال توفير الأجواء المناسبة للاستثمار وكذا توسيع الفرص الاستثمارية ورفع الإنتاج بما يعزز من الاقتصاد الوطني وتنمية المجتمع وتحقيق الازدهار المنشود.

وجدد وزير النفط والمعادن الدعوة للشركات النفطية الأمريكية للاستثمار في اليمن.. مؤكداً أن الوزارة ستقدم كافة التسهيلات لبرامج وأنشطة الشركات الاستثمارية الراغبة في استكشاف وإنتاج النفط والغاز.

من جانبه أكد السفير الأمريكي دعم ومساندة بلاده لجهود الحكومة لما يحقق الاستقرار الاقتصادي والسياسي لليمن.. مشيراً إلى أهمية التعاون المشترك لتوفير المناخات المناسبة للاستثمار.

ولفت إلى اهتمام الحكومة الأمريكية بدعم اليمن ومساعدة الحكومة خلال الفترة الانتقالية والعمل مع الأصدقاء الدوليين لتنفيذ المبادرة الخليجية والعمل على بناء مؤسسات يمنية قوية.

وقال "إن هذه الجهود تأتي في إطار مساعدة اليمن للتغلب على التحديات التي تواجهه وبناء اقتصاد مزدهر وقوي" ..مشيراً إلى دور الشركات الأمريكية العاملة في اليمن في قطاع النفط والغاز في تطوير أعمال الاستكشاف والتنقيب وإنتاج النفط.

وكشف السفير فاير ستاين عن رغبة عدد من الشركات الأمريكية للاستثمار في اليمن وانه سيتم دعم الحكومة اليمنية ووزارة النفط والمعادن من خلال الترويج لفرص الاستثمار الواعدة، وحث رؤوس الأموال والشركات العالمية والأمريكية للاستفادة من العروض والفرص المتاحة في اليمن.

وأضاف "أن بلاده ستقدم كل الدعم والمساندة لليمن لتطوير الأعمال الاستثمارية بطرق غير تقليدية وذلك بمحاولة إشراك القطاع الخاص الأمريكي واليمني لتطوير الاستثمارات الغازية والنفطية".. معتبراً القطاع الخاص بمثابة مندوب تسويق ناجح لتمثيل اليمن في العالم من خلال التعريف بقصص نجاحه وأعماله الاستثمارية المنفذة على ارض الواقع في اليمن.

من جهة أخرى التقى وزير النفط والمعادن احمد عبد الله دارس السفير الفرنسي بصنعاء فرانك جيله.

وجرى خلال اللقاء بحث مجالات التعاون المشترك في مجال الترويج لفرص الاستثمار وجذب الشركات الفرنسية وتوسيع أعمالها الاستثمارية في اليمن .

وتطرق اللقاء إلى أعمال الشركات الفرنسية في اليمن في عدد من القطاعات النفطية التي تسهم بايجابية في مجالات الاستثمار والتنمية.

وأكد الجانبان أهمية توسيع فرص الاستثمار والأعمال الاستكشافية في مجال الغاز وكذا تقييم أسعار الغاز وإيجاد آليات جديدة مناسبة ومرنة تستطيع أن تواكب التحولات التي تشهدها الأسواق العالمية بما يلبي المتطلبات الاقتصادية والتنموية في اليمن.

وفي اللقاء جدد وزير النفط والمعادن الترحيب بالشركات الفرنسية الراغبة بالاستثمار في مجالات استكشاف وإنتاج النفط والغاز.. مشيدا بالجهود التي تبذلها شركة توتال في تطوير الأعمال الاستكشافية والإنتاجية.

وأكد أن جميع الشركات ستحظى برعاية كبيرة وان على الشركات الراغبة الاستثمار أن تبدأ إجراءاتها والدخول في مفاوضات مباشرة مع الحكومة وستقدم لها كافة التسهيلات.

وأشار إلى أهمية التعاون في مجال الاستشارات القانونية والتدريب والتأهيل للكوادر اليمنية وفي تطوير تقنية المعلومات للوزارة والوحدات التابعة لها ومجمل الأعمال الاستكشافية والإنتاجية.

من جانبه أشار السفير جيله إلى أن عدد من الشركات الفرنسية تعتزم دخول اليمن للاستثمار في مجال النفط والغاز، إضافة إلى شركة توتال وعدد من الشركات التي ترغب في توسيع استثماراتها وأعمالها الإستشكافية والإنتاجية.

حضر اللقاءان رئيس هيئة استكشاف وإنتاج النفط المهندس نصر الحميدي والمستشار القانوني لوزير النفط الدكتور توفيق نعمان.

المملكة العربية السعودية تحتفي بالذكرى الـ(82) لتوحيدها

الرياض/ سبأ / فانا:

حلت أمس الأحد ذكرى اليوم الوطني الـ82 للمملكة العربية السعودية. وتحتفي المملكة العربية السعودية قيادة وشعباً في هذا اليوم بذكرى إعلان الملك عبدالعزيز، توحيد البلاد وإطلاق اسم المملكة العربية السعودية عليها في التاسع عشر من شهر جمادى الأولى من سنة 1351هجرية بعد عمل دؤوب استمر 32 عاماً أرسى خلالها قواعد هذا البنيان.

ويستعيد أبناء المملكة ذكرى توحيد بلادهم وهم يعيشون واقعاً جديداً خطط له خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، واقعاً حافلاً بالمشروعات الإصلاحية بدءاً بالتركيز على إصلاح التعليم والقضاء، مروراً بالإصلاح الاقتصادي، وصولاً إلى بناء مجتمع متماسك، عماده الوحدة الوطنية.

وبالعودة إلى التاريخ، تمكن فيها الملك عبدالعزيز من جمع قلوب أبناء وطنه وعقولهم على هدف واعد نبيل قادهم في سباق مع الزمان والمكان في سعي لعمارة الأرض إلى إرساء قواعد وأسس راسخة لوطنهم.

وكانت الدولة السعودية الأولى 1157هجرية قامت على أيدي الإمام محمد بن سعود، ليتتابع بعد ذلك العمل، إذ لم تنطفئ جذوته بانتهاء حكم الدولة السعودية الأولى بعد زهاء 46 عاماً بسبب التدخل الأجنبي.

ففي العام 1240 قامت الدولة السعودية الثانية بقيادة الإمام المؤسس الثاني تركي بن عبد الله بن محمد بن سعود الذي واصل ومن بعده أبناؤه نهج أسلافهم نحو 68 عاماً حتى انتهى حكم الدولة السعودية الثانية عام 1308هجرية نتيجة عوامل داخلية.

وبزغ فجر يوم الخامس من شهر شوال من العام 1319هجرية إيذاناً بعهد جديد، حيث استعاد الملك عبدالعزيز مدينة الرياض فوضع أولى لبنات هذا البنيان على أسس قوية، حيث واصل العمل وانطلق من الرياض لتتوحد أرجاء البلاد وتحول المجتمع من قبائل متناحرة إلى شعب متحد ومستقر.

ومثلما أرسى الملك عبدالعزيز دعائم الحكم داخل بلاده، اعتمد النهج نفسه في علاقات المملكة وسياساتها الخارجية.

وانطلاقاً من هذا النهج وهذا التوجه الإسلامي دعا الملك عبدالعزيز إلى التعاون العربي والتضامن الإسلامي وأسهم في تأسيس جامعة الدول العربية واشترك في الأمم المتحدة عضواً مؤسساً.

وفي المجال السياسي حافظت المملكة على نهجها الذي انتهجته منذ عهد مؤسسها عبدالعزيز القائم على سياسة الاعتدال والاتزان على الصعد كافة ومنها الصعيد الخارجي.

ورحل الملك عبدالعزيز بعد أن أرسى منهجاً قويماً سار عليه أبناؤه من بعده لتكتمل أطر الأمن والسلام.

وكان الملك سعود أول السائرين على ذلك المنهج والعاملين في إطاره حتى برزت ملامح التقدم واكتملت هياكل عدد من المؤسسات والأجهزة الأساسية في الدولة.

ثم جاء من بعده الملك فيصل فتتابعت المنجزات الخيرة وتوالت العطاءات وبدأت المملكة في عهده تنفيذ الخطط الخمسية الطموحة للتنمية.

وازداد البناء الكبير وساد عهد جديد من الخير عند مبايعة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ملكاً، إذ تميزت الإنجازات في عهده بالشمولية والتكامل لتشكل عملية تنمية شاملة في بناء وطن. ولم تقف معطيات الملك فهد عند ما تحقق من منجزات شاملة فقد واصل الليل بالنهار عملاً دؤوباً، وترك نبأ وفاته أثراً وحزناً عميقين في نفوس أبناء المملكة والأمتين العربية والإسلامية.

وفي الأول من أغسطس 2005 بايعت الأسرة المالكة الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ملكاً لتشهد المملكة العربية السعودية في عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز المزيد من المنجزات التنموية الكبيرة على امتداد الوطن في مختلف القطاعات التعليمية والصحية والنقل والمواصلات والصناعة والكهرباء والمياه والزراعة والاقتصاد.

وقد وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز كلمة للمواطنين والمواطنات قال فيها :«اقتضت إرادة الله / عز وجل / أن يختار إلى جواره أخي العزيز وصديق عمري خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جناته بعد حياة حافلة بالأعمال التي قضاها في طاعة الله / عز وجل / وفي خدمة وطنه وفي الدفاع عن قضايا الأمتين العربية والإسلامية. في هذه الساعة الحزينة نبتهل إلى الله / عز وجل / أن يجزي الراحل الكبير خير الجزاء عما قدمه لدينه ثم لوطنه وأمته وأن يجعل كل ذلك في موازينه وأن يمن علينا وعلى العرب والمسلمين بالصبر والأجر».

ومضى قائلا :» إنني إذ أتولى المسؤولية بعد الراحل العزيز وأشعر أن الحمل ثقيل وأن الأمانة عظيمة أستمد العون من الله / عز وجل / وأسال الله سبحانه أن يمنحني القوة على مواصلة السير في النهج الذي سنه مؤسس المملكة العربية السعودية العظيم جلالة الملك عبدالعزيز آل سعود / طيب الله ثراه / واتبعه من بعده أبناؤه الكرام / رحمهم الله / وأعاهد الله ثم أعاهدكم أن أتخذ القرآن دستورا والإسلام منهجا وأن يكون شغلي الشاغل إحقاق الحق وإرساء العدل وخدمة المواطنين كافة بلا تفرقة ثم أتوجه إليكم طالبا منكم أن تشدوا أزري وأن تعينوني على حمل الأمانة وأن لا تبخلوا علي بالنصح والدعاء».

وتشهد المملكة العربية السعودية في عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز المزيد من المنجزات التنموية العملاقة على امتداد الوطن في مختلف القطاعات التعليمية والصحية والنقل والمواصلات والصناعة والكهرباء والمياه والزراعة والاقتصاد.

فقد أظهرت تقارير المتابعة للسنوات التي مضت من خطة التنمية الثامنة 1425 / 1430هـ إنجازات حققت المعدلات المستهدفة في الخطة وفي بعض الحالات فاق النمو المعدلات المستهدفة.

وتجاوزت المملكة العربية السعودية في مجال التنمية السقف المعتمد لإنجاز العديد من الأهداف التنموية التي حددها / إعلان الألفية / للأمم المتحدة عام / 2000 م/ كما أنها على طريق تحقيق عدد آخر منها قبل المواعيد المقترحة .

ومما يميز الرؤية السعودية في السعي نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية زخم الجهود المتميزة بالنجاح في الوصول إلى الأهداف المرسومة قبل سقفها الزمني المقرر والنجاح بإدماج الأهداف التنموية للألفية ضمن أهداف خطة التنمية الثامنة وجعل الأهداف التنموية للألفية جزءا من الخطاب التنموي والسياسات المرحلية وبعيدة المدى للمملكة .

و اعتمد عدد من البرامج والمشروعات التنموية إضافة لما هو وارد في الخطة الخمسية الثامنة وفي ميزانية الدولة وشملت هذه البرامج والمشروعات مشروعات المسجد الحرام والمشاعر المقدسة وتحسين البنية التحتية والرعاية الصحية الأولية والتعليم العام والعالي والفني والإسكان الشعبي ورفع رؤوس أموال صناديق التنمية .. كما عززت احتياطيات الدولة ، ودُعم صندوق الاستثمارات العامة.

ويتواصل العمل حاليا في إنشاء مدن اقتصادية منها مدينة الملك عبدالله الاقتصادية في رابغ ومدينة الأمير عبدالعزيز بن مساعد الاقتصادية في حائل ومدينة جازان الاقتصادية ومدينة المعرفة الاقتصادية بالمدينة المنورة إلى جانب مركز الملك عبدالله المالي بمدينة الرياض وإعلان مطار المدينة المنورة مطاراً دولياً وتوسعة مطار الملك عبدالعزيز بجدة وإنشاء مطار المدينة الاقتصادية برابغ. وتضاعف أعداد جامعات المملكة من ثمان جامعات إلى حوالي خمس وعشرين جامعة إلى جانب افتتاح العديد من الكليات والمعاهد التقنية والصحية وكليات تعليم البنات .

وتتابعت في عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز المنجزات التنموية على امتداد أنحاء الوطن في كل مناطقه، وتوالت القرارات التي اتخذها في سبل تحسين المستوى المعيشي للمواطنين،ودعم المخصصات للقطاعات الخدمية ، فضلا عن دوره الرائد في خدمة القضايا العربية والإسلامية ، وإرساء دعائم العمل السياسي الخليجي والعربي والإسلامي والدولي، وصياغة تصوراته والتخطيط لمستقبله , ودوره في تأسيس الحوار العالمي بين أتباع الديانات و الثقافات والحضارات المعتبرة .

أما استتباب الأمن في البلاد فهو من الأمور التي أولاها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز جل اهتمامه ورعايته منذ وقت طويل وكان تركيزه الدائم على أن الاحتكام إلى الشريعة الإسلامية من أهم المرتكزات التي يجب أن يقوم عليها البناء الأمني للمملكة العربية السعودية .

وصدر في عهده العديد من الأنظمة المهمة في بناء الدولة منها نظام هيئة البيعة لتعزيز البعد المؤسسي في تداول الحكم إضافة إلى مشروع الملك عبد الله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم ومشروع الملك عبد الله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء , فيما واصلت المجالس البلدية ممارسة مسؤولياتها المحلية وزاد عدد مؤسسات المجتمع المدني في الإسهام بمدخلات القرارات ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية مع تشكيل هيئة حقوق الإنسان وإصدار تنظيم لها وتعيين أعضاء مجلسها كما أنشئت جمعية أهلية تسمى جمعية حماية المستهلك , وقام مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بدوره في نشر ثقافة الحوار في المجتمع وأسهم في تشكيل مفاهيم مشتركة بشأن النظرة إلى التحديات التي تواجه المجتمع وكيفية التعامل معها.

وحظي قطاع البحث العلمي بنصيب وافر من الدعم والمساندة في وقت تشهد فيه المملكة نهضة شاملة في مختلف المجالات حيث تعد تقنية النانو فتحا علميا جديدا تنتظره البشرية بالكثير من الترقب والآمال العريضة في استثمار هذه التقنية في الكثير من المجالات العلمية والاقتصادية المهمة التي تتصل اتصالا مباشرا بحياة الإنسان الذي تتعقد احتياجاته الحياتية وتتزايد بحكم التطور الحضاري الكبير الذي شمل مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية .

ولأهمية هذه التقنية والطفرة التي ستحققها للعالم خلال القرن الحادي والعشرين تبرع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز في شهر ذي القعدة 1427هـ بمبلغ ستة وثلاثين مليون ريال من حسابه الخاص لتمويل استكمال التجهيزات الأساسية لمعامل متخصصة في مجال التقنية متناهية الصغر المعروفة بتقنية / النانو / في ثلاث جامعات هي جامعة الملك عبدالعزيز وجامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن وبنصيب اثني عشر مليون ريال لكل جامعة.

واستمرت مبادرات المملكة العربية السعودية في الأعمال الإنسانية وحضورها داعما مساعدا للمنكوبين والمحتاجين في إطار حرص خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على أن تكون المملكة سباقة في مد يد العون لنجدة أشقائها في كل القارات في أوقات الكوارث التي تلم بهم .

وتوج الملك عبدالله بن عبدالعزيز ذلك بصدور أمر ملكي بإنشاء مؤسسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود العالمية للأعمال الخيرية والإنسانية إسهاماً في الأعمال الخيرية التي تهدف إلى خدمة الدين والوطن والأمة والإنسانية جمعاء ، ونشر التسامح والسلام ، وتحقيق الرفاهية ، وتطوير العلوم.

وثمن العالم لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بكل اعتزاز وتقدير المبادرات الإنسانية التي يقوم بها -حفظه الله- لمساعدة الأشقاء والأصدقاء وعلاج المرضى وإغاثة المنكوبين في النوازل والكوارث.

وشغلت قضايا الأمة الإسلامية وتطوراتها دوما اهتمام خادم الحرمين الشريفين وكانت محور اهتمامه ، ونشط في قضايا أمته ومن ذلك دعوته لعقد القمة الاستثنائية الثالثة في مكة المكرمة في يومي 5 و 6 ذي القعدة 1426هـ الموافق 7 و 8 ديسمبر 2005م إيمانا منه بضرورة إيقاظ الأمة الإسلامية وإيجاد نوع من التكامل الإسلامي بين شعوبها ودولها والوصول إلى صيغة عصرية للتعامل فيما بينها أولا ومع الدول الأخرى التي تشاركنا الحياة على هذه الأرض ثانيا ، إضافة إلى العمل الجاد على حل مشكلات الدول الفقيرة من خلال صندوق خاص لدعمها وجعلها تقف على قدميها.

وقال خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في كلمته التي افتتح بها أعمال القمة :«إن الوحدة الإسلامية لن يحققها سفك الدماء كما يزعم المارقون بضلالهم فالغلو والتطرف والتكفير لا يمكن له أن ينبت في أرض خصبة بروح التسامح ونشر الاعتدال والوسطية وهنا يأتي دور مجمع الفقه الإسلامي في تشكيله الجديد ليتصدى لدوره التاريخي ومسؤوليته في مقاومة الفكر المتطرف بكل أشكاله وأطيافه كما أن منهجية التدرج هي طريق النجاح الذي يبدأ بالتشاور في كل شؤون حياتنا السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للوصول إلى مرحلة التضامن -بإذن الله- وصولا إلى الوحدة الحقيقية الفاعلة المتمثلة في مؤسسات تعيد للأمة مكانها في معادلات القوة» .

وعبر خادم الحرمين عن تطلعه إلى أمة إسلامية موحدة وحكم يقضي على الظلم والقهر وتنمية مسلمة شاملة تهدف للقضاء على العوز والفقر قائلا :» كما أتطلع إلى انتشار الوسطية التي تجسد سماحة الإسلام وأتطلع إلى مخترعين وصناعيين مسلمين وتقنية متقدمة وإلى شباب مسلم يعمل لدنياه كما يعمل لآخرته دون إفراط أو تفريط».

إضافة إلى دعوته لعقد قمة التضامن الإسلامي في مكة المكرمة يومي 26 و 27 رمضان 1433هـ الموافق 14 و 15 أغسطس 2012م التي جاءت في وقتها للم شمل الأمة الإسلامية وتأكيد اللحمة بين البلدان الإسلامية ولتدعيم تمسك الأمة الإسلامية بدينها الحنيف وإعادة اللحمة إلى شعوبها وتعزيز التضامن العربي والإسلامي في عالم تحكمه التوترات والصراعات».

وجاءت استشعارا منه للأوضاع الدقيقة والخطيرة التي تشهدها الأمة وأهمية التشاور مع إخوانه القادة حيال التصدي لهذه التحديات بما يحفظ للأمة الإسلامية عزتها ومنعتها ويعمق تضامنها، حيث انبثق عن هذه القمة ميثاق مكة المكرمة لتعزيز التضامن الإسلامي ، والدعوة الكريمة باقتراح خادم الحرمين الشريفين إنشاء مركز للحوار بين المذاهب الإسلامية يكون مقره في مدينة الرياض .

وفي جانب آخر من الاهتمام بالإسلام والمسلمين تواصل المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز عنايتها بخدمة الحرمين الشريفين وقاصديهما بكل ما تستطيع فأنفقت أكثر من سبعين مليار ريال خلال السنوات الأخيرة فقط على المدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة بما في ذلك توسعة الحرمين الشريفين وتتضمن نزع الملكيات وتطوير المناطق المحيطة بهما وتطوير شبكات الخدمات والانفاق والطرق.

وفي المجال السياسي حافظت المملكة على نهجها الذي انتهجته منذ عهد مؤسسها الراحل الملك عبدالعزيز القائم على سياسة الاعتدال والاتزان والحكمة وبعد النظر على الصعد كافة ومنها الصعيد الخارجي الذي يهدف لخدمة الإسلام والمسلمين وقضاياهم ونصرتهم ومد يد العون والدعم لهم في ظل نظرة متوازنة مع مقتضيات العصر وظروف المجتمع الدولي وأسس العلاقات الدولية المرعية المعمول بها بين دول العالم كافة منطلقة من القاعدة الأساس التي أرساها المؤسس الباني وهي العقيدة الإسلامية الصحيحة .

وفي ذلك قال الملك عبدالله بن عبدالعزيز في افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة الرابعة لمجلس الشورى بتاريخ 3ربيع الأول 1427 هـ :«إن منهجنا الاسلامى يفرض علينا نشر العدل بين الناس لا نفرق بين قوي وضعيف وأن نعطي كل ذي حق حقه ولا نحتجب عن حاجة أحد فالناس سواسية فلا يكبر من يكبر إلا بعمله ولا يصغر من يصغر إلا بذنبه» .

وما برحت السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية تعبر بصدق ووضوح مقرونين بالشفافية عن نهج ثابت ملتزم تجاه قضايا الأمة العربية وشؤونها ومصالحها المشتركة ومشكلاتها وفى مقدمتها القضية الفلسطينية واستعادة المسجد الأقصى المبارك والعمل من أجل تحقيق المصالح المشتركة مع التمسك بميثاق الجامعة العربية وتثبيت دعائم التضامن العربي على أسس تكفل استمراره لخير الشعوب العربية.

وجاءت زيارات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز العديدة للدول العربية والإسلامية والصديقة لتشكل رافدا آخر من روافد اتزان السياسة الخارجية للمملكة وحرصها على السلام والأمن الدوليين حيث قام بزيارة عدد من الدول الشقيقة وأجرى محادثات مطولة مع القادة والمسئولين في هذه الدول استهدفت وحدة الأمة العربية إضافة إلى دعم علاقات المملكة مع الدول الصديقة وكانت زيارات ناجحة انعكست نتائجها بشكل إيجابي على مسيرة التضامن العربي والأمن والسلام الدوليين.

وتصدرت قضايا الاقتصاد والتعاون التنموي موضوعات زياراته وفتحت آفاقا جديدة ورحبة من التعاون بين المملكة وتلك الدول.

كما بحث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مع قادة ورؤساء الدول الشقيقة والصديقة الذين زاروا المملكة العربية السعودية القضايا والمشكلات الإقليمية والدولية للوصول إلى قرارات ونتائج فاعلة لما يشغل الرأي العام .

إعادة تأهيل البنية التحتية لتعز

تعز / نعائم خالد:

تشهد محافظة تعز ورشة عمل مستمرة لإعادة تأهيل البنية التحتية بالمحافظة استعداداً للعيد الوطني الخمسين لثورة 26 سبتمبر حيث يتواصل العمل لإظهار تعز بحلة تليق بمحافظة ثقافية بامتياز وتشمل تاهيل الشوارع والكهرباء وشبكة المياه والصرف الصحي والمدارس .

وقال المهندس مهيب الحكيمي الوكيل المساعد للشؤون الفنية بالمحافظة ان محافظ المحافظة الاخ شوقي احمد هائل يولي اهمية كبيرة لإعادة تأهيل وتحديث البنية التحتية وإظهار محافظة تعز بمظهر يليق بهذه المدينة ، حيث يجرى حاليا تنفيذ عدد من المشاريع في تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية للمدينة وفي عدة مجالات ابتداء بالصرف الصحي ومرورا بالكهرباء والتربية والى سفلتة ورصف الشوارع .

ولفت الى انه يجري حاليا معالجة مشكلة طفح المجاري المزمنة واستبدال الشبكه التالفة وإصلاح المناهل وذلك في 21 موقع مستهدفاً وإما في مجال الكهرباء فيتم استبدال المحولات والكابلات وإصلاح إنارة الشوارع وإضافة كشافات جديدة بدل التي تم اتلافها او نهبها، وكذلك في مجال إعادة وتأهيل الشوارع وإضافة طبقه إسفلتية لعدد من الشوارع المستهدفة مع مراعاة التنسيق بين الجهات الخدمية العاملة في الميدان تفاديا لاي ضرر ، وكذا وترميم الشوارع المرصوفة بالأحجار ويقوم الان فريق من مهندسين المحافظة بالاشراف على عملية الترميم واستبدال القديم منها وتثبيتها.

وأضاف: تم إعادة تأهيل عدد من مدارس المحافظة حيث تشمل إعادة التأهيل وترميم وإصلاح الابواب والنوافذ وإصلاح الكراسي وطلاء الفصول وإصلاح شبكة الكهرباء وإصلاح الحمامات وقد شارفت عملية الترميم والتأهيل على الانتهاء.

مشيراً إلى ان اعمال السفلتة وترميم المدارس تقدر بحوالى 400 مليون ريال اما اعمال ترميم الشوارع المرصوفة تقريبا 20 مليون وإصلاح وإنارة الشوارع والمدارس بحوالي 30 مليون ريال مع معالجة بعض مشاريع صيانة الصرف الصحي والمجاري في مناطق المدينة حوالي 17مليون ريال.

من جانبه اشار المهندس محمد ناجي الى ان العمل بدا منذ 3 ايام في اعادة تأهيل بعض شوارع مدينه تعز من خلال ترميم وتأهيل المرصودة حجر بخلع التألف وتركيب الجديد ففكرة المشروع تعتمد على العمل الجاد لإظهار تعز بحلتها المطلوبة وسيستمر العمل 21يوما بكلفة حوالى 13 مليون ريال للعمال اما المواد فهي مشتراة وليست مقاولة انما ندعو المواطنين ومحبي تعز الى التعاون مع المهندسين وتجنب ركن السيارات في الاماكن حديثة العمل حتى لا يتلف العمل ويعرقل وهذا المتوقع من ابناء تعز مدينة الثقافة.